

## موقف الإسلام من العصبية القبلية وتطبيقاته على الواقع الصومالي Islamic Position on Tribalism and Its Applications to the Somali Context

عبد الكافي سعيد عبد الله  
Abdukafi Hussein Said  
Islamic University in Uganda  
maahir1142019@gmail.com

منصب محسن عبد الرحمن  
Manswab Mahsen Abdulrahman  
Islamic University in Uganda  
manswab@iuiu.ac.ug

### ملخص البحث

#### Article Progress

Received: 8 Dec 2025  
Revised : 27 Jan 2026  
Accepted: 3 Feb 2026

\* Corresponding  
Authors:

Abdukafi Hussein  
Said

E-mail:  
maahir1142019@gmail  
.com

يتناول هذا البحث موضوع موقف الإسلام من العصبية القبلية وتطبيقاته على الواقع الصومالي، مبيِّناً الأسس الشرعية التي أرساها الإسلام في تنظيم العلاقة بين الانتماء القبلي ومبدأ الأخوة الإيمانية. ويهدف إلى بيان الفرق بين الانتماء القبلي المشروع بوصفه رابطة تعارف وتكافل، وبين العصبية المذمومة التي تقوم على الظلم ونصرة الباطل والتعصب الأعمى. اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال استقراء النصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية، مع الاستئناس بأقوال الفقهاء والمفسرين، ثم تنزيل تلك القواعد على الواقع الصومالي المعاصر. وقد خلص إلى أن الإسلام لا يرفض الانتماء القبلي في ذاته، وإنما يهدِّبه ويضبطه بضوابط العدل والتقوى، مستنداً إلى قوله تعالى في القرآن الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾، وإلى قول النبي ﷺ: "ليس منا من دعا إلى عصبية". كما بيّن البحث أن العصبية القبلية حين تتحول إلى أداة للصراع السياسي، أو وسيلة للإقصاء الاجتماعي، أو سبباً لإشعال النزاعات المسلحة – كما هو الحال في بعض مراحل التاريخ الحديث في الصومال – فإنها تُعد مخالفة صريحة لمقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس والمال ووحدة الأمة. وانتهى البحث إلى جملة من النتائج، أبرزها: ضرورة تعزيز الهوية الإسلامية الجامعة، وتفعيل دور

العلماء والدعاة في تصحيح المفاهيم، وإدماج القيم الشرعية في مؤسسات التعليم والإعلام، والعمل على بناء نظام اجتماعي وسياسي يقوم على مبدأ المواطنة العادلة بدل المحاصصة القبلية، بما يسهم في تحقيق السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي في الواقع الصومالي.

**الكلمات المفتاحية:** الإسلام، العصبية القبلية، الواقع الصومالي، الأخوة الإيمانية..

### ABSTRACT

This study examines Islam's position on tribalism and its applications to the Somali context, clarifying the Islamic foundations that regulate the relationship between tribal affiliation and the principle of Islamic brotherhood. It aims to distinguish between legitimate tribal belonging—considered a bond of social recognition and mutual support—and blameworthy tribalism based on injustice, blind loyalty, and support for falsehood. The research adopts an inductive and analytical approach by examining relevant Qur'anic verses and Prophetic traditions, alongside the opinions of jurists and exegetes, and then applying these principles to the contemporary Somali context. The study concludes that Islam does not reject tribal affiliation in itself; rather, it refines and regulates it according to the principles of justice and piety. This is grounded in the verse of the Qur'an: "O mankind, indeed We created you from male and female and made you peoples and tribes that you may know one another" (49:13), and in the Prophet's statement: "He is not one of us who calls to tribalism." The study further demonstrates that when tribalism becomes a tool for political conflict, social exclusion, or armed violence—as witnessed in certain periods of modern history in Somalia—it clearly contradicts the objectives of Islamic law (*maqāsid al-sharī'ah*), particularly the preservation of religion, life, property, and communal unity. The paper concludes with several key recommendations, including strengthening a unified Islamic identity, enhancing the role of scholars and preachers in correcting misconceptions, integrating Islamic ethical values into educational and media institutions, and promoting a just citizenship-based system rather than clan-based power-sharing, in order to foster social peace and stability in the Somali context.

**Keywords:** Islam, tribalism, the Somali reality, brotherhood of faith.

**تمهيد:**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه أجمعين  
وبعد: جمهورية الصومال من البلدان العربية والإفريقية، وتقع في قرن أفريقيا، وأيضا  
الصومال من بلدان الساحل والصحراء، والمجتمع الصومالي مجتمع بدوي رعوي يرعى المواشي  
والأنعام، ولذلك طبيعة المجتمعات الرعوية الخشونة، والقبلية، والأعراف البيئية الخاصة بها.  
والصومال يتسم أهلها بالطابع القبلي كما في الدول العربية والإفريقية المجاورة لها، ومثلا كينيا  
وإثيوبيا المجاورتين للصومال لهما قبائل وقوميات أكثر بكثير من الصومال، ومع ذلك يعيشون  
بسلام وأمن واستقرار وليس هناك تعصب قبلي وقومي فيما بينهم إلى حد؛ لأن لهم حكومة  
قوية وأيضا قوانين سارية المفعول، لذلك لا تعتدي قبيلة على قبيلة أخرى.

وبعد الانقلاب العسكري عام 1969 بدأت ثورة أكتوبر بمنع أي نشاط حزبي أو  
قبلي أو حركي وأصبح كل شيء تحت حكم العسكر، وفي السبعينيات من القرن الماضي  
قامت الثورة بدفن القبيلة بدل القبيلة الجاهلية، وابتكروا اسما جديدا وهو "جالي" يعني  
صديق، وكان قصدهم ألا يسأل أحد آخر عن نسبه وقبيلته، ولكنهم أخطأوا؛ لأنهم لم يدفنوا  
القبيلة الجاهلية، وأخيرا سقطت الثورة عام 1991م بسبب القبيلة التي لم يدفنها العسكر.  
إن دراسة أحكام الحرب والسلام في دولة الإسلام وبالأخص جمهورية الصومال يمثل أحد  
الجوانب الحيوية التي تتعلق بالسياسة الشرعية والأخلاق في العلاقات الدولية. فقد جاء  
الإسلام ليؤسس قواعد واضحة تنظم الصراع وتحدد حقوق الأفراد والشعوب أثناء النزاعات،  
كما يضع ضوابط للتعامل مع الأسرى والمدنيين، وتتناول هذه الدراسة أهمية الفهم العميق  
لأحكام الحرب والسلام وفقاً للشريعة الإسلامية، التي تركز بالعدالة والرحمة، مما يعزز من  
قيمة الإنسان ويحفظ كرامته، كما تبرز الحاجة إلى التأمل في التجارب التاريخية للدولة  
الإسلامية وكيف استطاعت تجاوز الصراعات من خلال مبادئ التفاوض والحوار، وإن هذه

الدراسة تسعى إلى تقديم رؤية شاملة لمبادئ الحرب والسلم في الإسلام، مع التركيز على النصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي تنظم هذه المجالات. كما ستناول كيفية تطبيق هذه المبادئ في مختلف العصور وكيف يمكن الاستفادة منها في السياقات المعاصرة. (الهندي، د.ت، ص 6)

أن الإسلام لا يقتصر على كونه ديانة، بل هو نظام متكامل يساهم في بناء المجتمعات وتحقيق السلام الداخلي والخارجي، ومن المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الإسلام، مثل العدالة، الرحمة، والتسامح، ويهدف البحث إلى تقديم رؤية واضحة حول دور الإسلام في معالجة القضايا المعاصرة، مثل الفقر، النزاعات، والأزمات الاجتماعية، كما يسعى إلى تنفيذ المفاهيم الخاطئة حول الإسلام، مسلطاً الضوء على قيمه الإنسانية العالمية، من خلال هذا العمل بأمل أن يفتح آفاق الحوار والتفاهم بين الثقافات، وأن يؤكد على أن الإسلام يحمل في طياته رسالة سلام ورفعة لكل البشرية. (يوسف، 2021، ص 2)

وأخلاقيات الحرب في الإسلام لها أهمية خاصة في عصرنا الحالي، حيث تتزايد النزاعات المسلحة على مستوى العالم. إن فهم المبادئ الإسلامية المتعلقة بالحرب يمكن أن يساهم في تعزيز السلام وتقليل المعاناة الإنسانية، مما يجعل هذا البحث ذا أولوية ملحة. (الندوي، د.ت، ص 7) إضافة إلى ما سبق القانون الإنساني الدولي تعد أداة مهمة لحماية الأفراد خلال النزاعات، بما في ذلك الحروب القبلية، وتعزيز الوعي والفهم لتطبيق هذه القوانين بشكل فعال لضمان حماية حقوق الإنسان في جميع الأوقات. ومن خلال مراجعة العديد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع لم نجد دراسة علمية متخصصة تناول موقف الإسلام من العصبية القبلية وتطبيقاته على الواقع الصومالي. إنما هناك بعض الدراسات تناولت بعض جوانب البحث أقربها الرسائل الأتية: أحكام الحرب في الإسلام وخصائصها الإنسانية. (الزحيلي، 2000)

وتأتي أهمية الدراسة في أن دراسة الحروب القبلية من خلال الإطار الفقه الإسلامي والقانون الدولي تساعد على حل النزاعات الناشئة في الأمد الطويل في دولة الصومال.

وتناول هذا البحث مفهوم الحروب الأهلية في الفقه الإسلامي والقانون الدول الإنساني، وأسباب نشوء الحروب الأهلية وآثارها في دولة الصومال، والمبادئ والأعراف الأخلاقية التي تحكم الحروب القبلية في المجتمع الصومالي، وأخيراً تقدم العلاجات العملية لوقف الحروب الأهلية في دولة الصومال.

### أولاً: إشكالية البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في تنامي ظاهرة العصبية القبلية في المجتمع الصومالي، وتحولها من إطار اجتماعي تقليدي قائم على التعارف والتكافل إلى أداة للصراع السياسي والانقسام المجتمعي، بما أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة، وتأجيج النزاعات المسلحة، وتعميق الانقسامات الاجتماعية. ورغم وضوح موقف الإسلام من العصبية القائمة على الظلم ونصرة الباطل، إلا أن الواقع يشهد استمرار توظيف الانتماء القبلي في مجالات الحكم والإدارة والولاء السياسي، أحياناً تحت مبررات ثقافية أو تاريخية. ومن هنا يبرز الإشكال الرئيس: إلى أي مدى ينسجم الواقع القبلي المعاصر في الصومال مع التصور الإسلامي لمفهوم القبيلة والعصبية؟ وما حدود الانتماء القبلي المشروع في ضوء نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية؟ وكيف يمكن تفعيل القيم الإسلامية في معالجة الانحرافات الناتجة عن العصبية القبلية دون إلغاء الخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الصومالي؟

### ثانياً: أهداف البحث:

يهدف البحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1. بيان المفهوم الشرعي للعصبية القبلية من خلال استقراء نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، وبيان الفرق بين الانتماء القبلي المشروع والعصبية المذمومة.

2. تأصيل الضوابط الإسلامية للانتماء القبلي وبيان حدوده في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، خاصة ما يتعلق بتحقيق العدل، وحفظ وحدة الأمة، ومنع الظلم والعدوان.
3. تحليل واقع العصبية القبلية في الصومال من حيث أسبابها التاريخية والاجتماعية والسياسية، وآثارها على استقرار المجتمع وبناء الدولة.
4. اقتراح معالجات شرعية وفكرية وتربوية تسهم في الحد من الآثار السلبية للعصبية القبلية، مع الحفاظ على الجوانب الإيجابية للروابط الاجتماعية المشروعة.

### ثالثاً: منهجية البحث:

- اعتمد هذا البحث على جملة من المناهج العلمية المتكاملة التي تتناسب مع طبيعته التأصيلية والتطبيقية، وذلك على النحو الآتي:
1. المنهج الاستقرائي: من خلال تتبع النصوص الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية المتعلقة بمفهوم العصبية القبلية، وجمع أقوال العلماء والمفسرين والفقهاء في بيان حقيقتها وضوابطها الشرعية.
  2. المنهج التحليلي: وذلك بتحليل النصوص الشرعية وأقوال أهل العلم؛ لاستخلاص القواعد الكلية والمبادئ العامة التي تحكم العلاقة بين الانتماء القبلي والأخوة الإيمانية، وبيان مقاصد الشريعة ذات الصلة بوحدة الأمة وتحقيق العدل.
  3. المنهج الوصفي: من خلال عرض واقع العصبية القبلية في الصومال، وبيان مظاهرها وأسبابها وآثارها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، اعتماداً على الدراسات التاريخية والاجتماعية ذات الصلة. ومن خلال الجمع بين هذه المناهج، يسعى البحث إلى تحقيق التكامل بين التأصيل النظري والتحليل الواقعي، وصولاً إلى نتائج علمية موضوعية تسهم في معالجة ظاهرة العصبية القبلية وفق رؤية إسلامية منضبطة.

#### رابعاً: الدراسات السابقة:

1. عبد الله شيخ محمد عثمان "الصراع الأهلي بين القبائل" (عثمان، 1421) بين الباحث في رسالته أسباب استمرار الصراع بين القبائل والتنافس بين الجبهات على السلطة، وانتشار الأسلحة في أوساط المجتمع الصومالي، والتدخل الأجنبي ولا سيما الدول المجاورة، وانتشار الجهل بين أوساط القبائل وقلة معرفة الشريعة ومقاصدها. اتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي وجمع الباحث بين البحث الكمي والنوعي ومزج منهما واستخدم أدوات. جمع البيانات مثل المقابلات واستبيانات والملاحظات الميدانية. **توصل الباحث من خلال دراسته بأهم النتائج الآتية** منها أن التنافس والصراع بين الجبهات يكون على السلطة، ومما أدى كثرة النزاعات التدخل الأجنبي ولا سيما الدول المجاورة، كذلك انتشار الجهل بين أوساط القبائل وقلة معرفة الشريعة ومقاصدها ويوصى الباحث بإصلاح النظام السياسي والتعليم والتوعية في المجتمع الصومالي وكذلك تفعيل دور الشباب والنساء ومراقبة حقوق الإنسان. **علاقة الدراسة الحالية بالدراسة السابقة أوجه الاتفاق:** تتفق الدراستان أن كل دراسة تتركز مفهوم الصراع الأهلي بين القبائل. **أوجه الاختلاف:** أما الدراسة الحالية تبين الحروب القبلية بين الصوماليين، وكذا الأسباب التي أدت استمرارية الحروب القبلية والآثار التي ترتبت بذلك والعلاج هذه الطاهرة في المجتمع الصومالي، واجراء الدراسة الميدانية التي تقوم بالتحليل والمناقشة بطريقة علمية مبنية بالتحقيق والتثبت.

أما الدراسة السابقة تركز الحروب والصراعات بين القبائل ولا تتطرق أسباب

الحروب القبلية وآثارها وعلاجها

2- محمد يوسف موسى "القبيلة وأثرها في السياسية" (يوسف، 1997) بين

الباحث أن القبائل الصومالية قبيلة تؤمن بالحرب كالثقافة، وأن الصوماليين أمة تتصف بالثأر والانتقام مثل القبائل العربية الجاهلة القديمة قبل الإسلام، ولم يصل الصوماليون حتى الآن لمرحلة النضج لفهم معني الدولة الحديثة وكل قبيلة تحرص علي أن تجحد لنفسها نصيب الأسد

من السلطة والنفوذ. اتبع الباحث المنهج التحليل والتاريخي: وبين كيفية تحليل وتطورت القبلية عبر الزمن وتأثيرها على الهياكل الاجتماعية والسياسية. **وسلك المنهج المقارن:** مقارنة تأثير القبلية في بلدان أو مناطق مختلفة. وسلك المنهج التحليل الكمي والنوعي: واستخدام البيانات الإحصائية لدراسة التي لها تأثير القبلية على السياسات. ويمكن أن تؤدي التوترات القبلية إلى صراعات داخلية تؤثر على الاستقرار السياسي. **علاقة الدراسة الحالية بالدراسة السابقة اتفق الرسائلان** في إثر الحروب القبلية في السياسة الدولة واستقرارها وأمنها. **وأما أوجه الاختلاق:** وقد تختلف الدراسة الحالية بالدراسة السابقة أنها ستتركز أخلاقيات الحروب القبلية في الصومال وبيان الأسباب التي تسبب الحروب والتقاتل بين القبائل الصومالية وكذلك بيان أثارها وعلاجها لتخلص من المحن والحروب الطاحنة بين القبائل، وأما الدراسة السابقة لم تتعرض الي هذا المعلومات التي بينت الدراسة الحالية.

3- محمد إقبال النائطي الندوي في الكتاب المسمى "أخلاقيات الحرب في الاسلام" (الندوي، 2014) تناول الباحث موضوع الأخلاقيات والمبادئ التي تحكم سلوك المسلمين خلال الحروب وهناك بعض المحتويات الرئيسية التي يمكن أن يتناولها الباحث ، مقدمة عن الحرب في الإسلام وتعريف الحرب وأسبابها.، والفرق بين الحرب العادلة وغير العادلة، وكذلك المبادئ الأخلاقية في الحرب، وحفظ النفس والكرامة الإنسانية.، حماية المدنيين والأبرياء.، تحريم استخدام أسلحة الدمار الشامل ، الحقوق والواجبات ، وحقوق المقاتلين والجرحى، واجبات المسلمين تجاه الأسرى. أتبع هذا الباحث منهج الوصفي مع الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والاستنباطي. **أهم النتائج التي توصل اليها الباحث** ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هي: أن الإسلام يحث على الدفاع عن النفس فقط ويمنع الاعتداء على الآخرين ويجب أن تكون وسيلة للدفاع وليس للعدوان وحماية المدنيين، يُعتبر قتل المدنيين أو استهدافهم أمراً محرماً، ويجب على المحاربين أن يحافظوا على أرواح الأبرياء والرحمة والإنسانية، حتى في الحرب، ويجب أن يتم التعامل مع الأسرى والجرحى برحمة وإنسانية، كما يجب توفير الرعاية اللازمة لهم ويمنع تدمير الممتلكات العامة والخاصة، ويجب الحفاظ على

البيئة والموارد، ويجب أن يكون هناك توازن وعدل في القتال، حيث يُحظر استخدام أساليب غير عادلة أو غير إنسانية. ويوصي الباحث بالالتزام بالمبادئ الإسلامية في جميع الأوقات، دعوة إلى السلام وحل النزاعات بالطرق السلمية. **علاقة الدراسة الحالية بالدراسة السابقة.** **أوجه الاتفاق:** يتفق هذا البحث على هذا البحث التركيز في وقف الحروب التي تخدم الأمة الإسلامية وتسبب العدوان وانتهاك اعراض المدنيين وقلة الرحمة والإنسانية. **أوجه الاختلاف:** ويختلف هذا البحث على هذا البحث انه يبين الأسباب الحروب القبلية وآثارها في دولة الصومال وعلاجها وهي دراسة خاصة بالمجتمع الصومالي. **أما الدراسة السابقة** تتحدث أخلاقيات الحرب في الإسلام وما يجب على المسلم المحارب ان يجتنب منها.

5- وناقش عبد الودود ولد الشيخ في المجلة العلمية بعنوان "القبلية والدولة في

إفريقيا" (ولد الشيخ، 2013) تناول الباحث مفهوم القبلية: تعريف القبلية وأهميتها الثقافية والاجتماعية في المجتمعات الأفريقية. الاستعمار وتأثيره: كيف أثر الاستعمار على الهياكل القبلية وأتماط الحكم في أفريقيا، الدولة الحديثة: تحليل كيفية تشكل الدول الحديثة في أفريقيا وتفاعلها مع الهويات القبلية الصراعات القبلية: دراسة النزاعات التي تنشأ بسبب التنافس بين القبائل، وكيف يؤثر ذلك على الاستقرار السياسي، التنمية والقبائل: كيف تؤثر الهوية القبلية على جهود التنمية في المناطق المختلفة من القارة، التغيير الاجتماعي تأثير العولمة والتحول الاجتماعي على القيم القبلية. استخدم الباحث المنهج الوصفي مع الاستعانة بمنهج التحليل المقارن. **أهم النتائج التي توصل اليها الباحث:**

توصل الباحث: أن القبلية لا تزال تلعب دوراً مهماً في تشكيل الهويات السياسية والاجتماعية في العديد من الدول الأفريقية، رغم محاولات الدولة الحديثة فرض هياكلها، وأن الأفراد في المجتمعات الأفريقية غالباً ما يحملون انتماءات متعددة قبلية وطنية، دينية، مما يؤثر على سلوكهم السياسي وتواجه الدول الأفريقية تحديات في بناء هويات وطنية موحدة في ظل التنوع القبلي، مما يؤدي أحياناً إلى النزاعات وأن القبلية تلعب دوراً في الاقتصاد المحلي، حيث تعتمد المجتمعات على الروابط القبلية في التجارة والاستثمار، وتأثر الديناميات القبلية

على السياسات التنموية، حيث يمكن أن تعيق القبلية جهود التنمية إذا لم تؤخذ في الاعتبار. علاقة الدراسة الحالية بالدراسة السابقة. أوجه الاتفاق: تتفق الدراستان ان كل دراسة تتحدث القبلية وأثرها على الدولة ولكن الدراسة السابقة تركز علاقة بين القبلية والدولة في قرن افريقيا. أوجه الاختلاف: والدراسة الحالية تتحدث الحروب القبلية في دولة الصومالية واسباب الحروب آثارها وعلاجها.

### موقف الإسلام من العصبية القبلية

لقد حارب الإسلام العصبية القبلية الجاهلية أشد محاربة، وسد كل منافذها، وعدّها من أخطر أسباب الفرقة والنزاع بين الناس، ويمكن تلخيص حكم الإسلام في العصبية القبلية فيما يلي:

1- تحريم العصبية الجاهلية والتحذير منها: نهى النبي ﷺ عن كل أشكال الانتماء المتعصب الذي يفضي إلى الظلم أو الفتنة، فقال: "من قاتل تحت راية عميّة، يغضب لعصبية، أو يدعو إلى عصبية، أو ينصر عصبية، فقتل، فقتله جاهلية". (مسلم، 2009، ص 441)

وقال أيضاً: "ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبية". (سنن أبي داود، كتاب الآداب، باب في العصبية، رقم (5119)، ج4، ص332).

2- إقرار مبدأ المساواة بين الناس: ألغى الإسلام جميع الامتيازات الطبقية والنسبية، وقرر أن معيار التفاضل هو التقوى والعمل الصالح، لا النسب ولا اللون ولا الانتماء. (الجريسي، 2006، ص 44) قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ

وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۗ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ .

[الحجرات، 13]

وقال ﷺ في خطبة الوداع: "يا أيها الناس، إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر، إلا بالتقوى" . (أحمد ابن حنبل، د.ت، ص 404)

3- المساواة في تطبيق الحدود ورفض المحاباة: حذر النبي ﷺ من التفريق بين الناس في تطبيق شرع الله بسبب الحسب أو النسب، فقال عند محاولة بعض الصحابة الشفاعة في حد السرقة: "إنما أهلك الذين من قبلكم، أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وإيم الله، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها" . (البخاري، صحيح البخاري، د.ت، ص 26)

4. النهي عن الطعن في الأنساب والتفاخر: أبطل الإسلام التفاخر بالأحساب والأنساب، ودعا إلى التواضع، فقال ﷺ: "إن الله أوحى إليّ أن تواضعوا، حتى لا يفخر أحد على أحد، ولا يبغي أحد على أحد" . (. مسلم، د.ت، ص 1315)

5. توحيد الربوبية ورفض تقديس الأعراف: نهى الإسلام عن الخضوع للأعراف القبلية التي تخالف شرع الله، ودعا إلى إخلاص العبودية لله وحده، فقال تعالى: مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مِمَّا أُنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ ۗ إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ ۗ أَمَرَ آلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ۗ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ [يوسف، 40]

6. النهي عن السخرية والاحتقار: سداً لذرائع النعرات القبلية، نهى الإسلام عن السخرية من الآخرين أو احتقارهم، فقال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ ۚ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ [الحجرات، 11]

أسباب نشوء الحروب الأهلية في دولة الصومال.

أ. الأسباب الاجتماعية للحروب القبلية في الصومال:

تتنوع الأسباب الاجتماعية التي أسهمت في اندلاع واستمرار الحروب القبلية في الصومال، ويمكن إجمال أبرزها فيما يلي:

1. التركيبة القبلية والانتماء العشائري: يُعتبر الانتماء القبلي في الصومال مكوناً أساسياً للهوية الاجتماعية، حيث تُبنى الولاءات والانتماءات على أساس العائلة والعشيرة والقبيلة. وقد أدى هذا النمط من التنظيم الاجتماعي إلى تعزيز روح العصبية القبلية، التي تتقدم على الولاء للوطن أو الدولة. وفي ظل غياب مؤسسات الدولة المركزية القوية، أصبحت القبائل هي الحامية والمشرفة، مما أدى إلى تصاعد الصراعات فيما بينها. (سعيد، 2019، ص 45)

2. ضعف الهوية الوطنية الجامعة: لم تستطع الصومال، منذ استقلالها عام 1960م، بناء هوية وطنية تتجاوز الانتماءات القبلية، مما جعل الولاء للقبيلة أقوى من الولاء للدولة. وقد ساهم هذا الضعف في ترسيخ الانقسام الاجتماعي وتهيئة البيئة المناسبة لاندلاع الصراعات بين المكونات القبلية المختلفة. (عبدي، 2021، ص 83)

3. التفاوت الاجتماعي والاقتصادي: تُعد الفوارق في توزيع الثروات والموارد الطبيعية أحد العوامل التي تغذي الصراعات القبلية. إذ تتركز السيطرة على الأراضي الخصبة ومناطق الرعي والمياه في يد قبائل معينة، مما يولد حالة من الحسد والاحتقان لدى القبائل الأخرى التي تُحرم من هذه الموارد. (فاطمة، 2020، ص 66)

4. الثأر والعادات القبلية التقليدية: يُعتبر مبدأ الثأر من أهم العوامل الاجتماعية التي perpetuate النزاعات القبلية، حيث تُلزم الأعراف القبلية أبناء العشيرة بالانتقام عند وقوع القتل أو الاعتداء. هذه الثقافة الاجتماعية تُبقي دوامة العنف مستمرة جيلاً بعد جيل. (يوسف، 2022، ص 28)

5. ضعف التعليم وانتشار الأمية: ساهم غياب التعليم وضعف الوعي الاجتماعي في انتشار مفاهيم الولاء القبلي على حساب قيم الدولة والمواطنة. فالأمية الفكرية والسياسية تجعل من السهل تأجيج النزاعات القبلية واستغلالها من قبل الزعماء المحليين أو القوى السياسية. (حليمة، 2018، ص 59)

تبين لي أنّ الأسباب الاجتماعية تشكّل العمود الفقري للحروب القبلية في الصومال، حيث تتداخل العوامل القبلية والثقافية والاقتصادية لتنتج بيئة خصبة للنزاع. وإنّ معالجة هذه الظاهرة لا يمكن أن تتم إلا من خلال إصلاحات اجتماعية جذرية، تهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية، ونشر التعليم، وتمكين مؤسسات الدولة على حساب البنية القبلية. فبدون تغيير البنية الاجتماعية التقليدية، ستظل الصومال عرضة لعودة الصراعات القبلية مهما تحسنت الأوضاع السياسية أو الأمنية.

#### ب. الأسباب الاقتصادية للحروب القبلية في الصومال:

يمكن تلخيص أبرز الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في إذكاء الحروب القبلية في الصومال فيما يلي:

1. الصراع على الموارد الطبيعية (الأراضي، المياه، المراعي): تُشكّل الموارد الطبيعية النادرة، خصوصاً الأراضي الخصبة ومناطق الرعي والمياه، جوهر التنافس الاقتصادي بين القبائل الصومالية. ومع تغيّر المناخ وتكرار فترات الجفاف، ازدادت حدة الصراع على هذه الموارد، خصوصاً في المناطق الريفية التي يعتمد أهلها على الثروة الحيوانية كمصدر رئيسي للعيش.

ويتحوّل النزاع على بئر ماء أو مرعى إلى نزاع قبلي واسع النطاق نظراً لطبيعة الارتباط

الاقتصادي والاجتماعي بين أفراد القبيلة. (فارح، 2021، ص 52)

2. الفقر والبطالة وانتشار اقتصاد البقاء: تُعدّ معدلات الفقر والبطالة في الصومال من الأعلى في إفريقيا، إذ يعيش أكثر من 70٪ من السكان تحت خط الفقر. هذا الواقع الاقتصادي الهشّ يجعل الشباب عرضة للتجنيد في المليشيات القبلية مقابل مكاسب مادية محدودة. كما يؤدي غياب فرص العمل إلى تعزيز الولاء للقبيلة باعتبارها مصدرًا للحماية والرزق.. (حسن، 2019، ص 67)
3. التفاوت في توزيع الثروات والموارد: تُظهر الدراسات الاقتصادية وجود تفاوت حاد في توزيع الثروة بين المناطق والقبائل في الصومال. فالمناطق الساحلية والمدن الكبرى تتمتع بفرص اقتصادية أفضل من المناطق الداخلية، ما يولّد شعورًا بالحرمان الاقتصادي لدى بعض القبائل. هذا الشعور بالظلم والتهميش يتحول غالبًا إلى صراع مسلح للحصول على نصيب من الثروة الوطنية. (نور الدين، 2020، ص 91)
4. الاقتصاد غير الرسمي وتمويل النزاعات: بعد انهيار الحكومة المركزية عام 1991م، نشأ اقتصاد موازٍ غير رسمي يعتمد على التهريب وتجارة الأسلحة والمساعدات الدولية. هذا الاقتصاد غير المنضبط مكّن بعض الزعماء القبليين والتجار من تمويل المليشيات القبلية، مما جعل الحرب وسيلة لتحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة. (إبراهيم، 2018، ص 44)

وبذلك تحولت الحرب إلى "صناعة" تدر أرباحًا لمن يسيطرون على طرق التجارة والموانئ

والمساعدات

### ج. الأسباب السياسية للحروب القبلية في الصومال:

يمكن تصنيف الأسباب السياسية التي أسهمت في اندلاع واستمرار الحروب القبلية في الصومال ضمن المحاور الآتية:

1. ضعف الدولة المركزية وانحيار مؤسساتها: منذ سقوط نظام محمد سياد بري عام 1991م، دخلت الصومال مرحلة من الفوضى السياسية والفراغ المؤسسي، حيث غابت الحكومة المركزية الفاعلة، وانعدمت مؤسسات الجيش والأمن والإدارة العامة. هذا الانحيار فتح الباب واسعاً أمام القبائل لتأسيس كيانات محلية تحكم مناطقها بالقوة، مما أدى إلى تقسيم البلاد فعلياً إلى مناطق نفوذ قبلي.
2. تسييس الانتماء القبلي: أصبح الانتماء القبلي في الصومال وسيلة للوصول إلى السلطة والمناصب الحكومية. فقد اعتمد القادة السياسيون على العصبية القبلية لحشد الدعم وتثبيت سلطتهم، مما أدى إلى تسييس القبيلة وتحويلها من رابطة اجتماعية إلى أداة سياسية. هذا الوضع عمّق الانقسامات، وجعل كل قبيلة تسعى للحصول على "حصتها" من السلطة والثروة، ولو بالقوة المسلحة. (حسن، 2019، ص 61)

### آثار نشوء الحروب الأهلية في داخل الصومال.

#### أ. الآثار الجسدية والنفسية

عانت الصومال لعقود طويلة من ويلات الحروب الأهلية والقتال الداخلي الذي خلّف آثاراً مدمّرة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والنفسية. ومع أنّ الخسائر المادية والبشرية ظاهرة للعيان، إلا أنّ الآثار النفسية والجنسية تمثّل الجانب الأكثر خفاءً والأشدّ إيلاماً في النسيج المجتمعي الصومالي. لقد تركت الحرب آثاراً عميقة على الأفراد، خصوصاً النساء والأطفال، حيث تعرّض كثيرون منهم لصدمات نفسية وجسدية طويلة الأمد، نتيجة العنف والاعتصاب والانتهاكات التي رافقت الصراع. (فاطمة، 2020، ص 38) كما ساهمت هذه التجارب في تفكّك الأسر، وتدهور الصحة النفسية العامة، وخلل التوازن الأخلاقي والاجتماعي.

### ب. الآثار الاقتصادية

لا شك أن الاقتصاد يُعدّ العمود الفقري لأي دولة، وبدونه تفقد المجتمعات توازنها واستقرارها. وفي حالة الصومال، شكّلت الحروب الأهلية المتواصلة منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي ضربة قاصمة للاقتصاد الوطني. فقد انهارت مؤسسات الدولة، وتراجع الإنتاج الزراعي والصناعي، وتوقّفت حركة التجارة، وانتشر الفقر والبطالة على نطاق واسع. لقد أفرزت تلك الحروب أوضاعاً اقتصادية كارثية، حوّلت البلاد من اقتصاد نامٍ يعتمد على الثروة الحيوانية والتجارة البحرية إلى اقتصاد هشّ يعتمد على المساعدات الإنسانية والتحويلات الخارجية (حليمة، 2022، ص 400...).

ومن هنا، يهدف هذا المطلب إلى تحليل الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للحروب الأهلية في الصومال، مع بيان كيفية انعكاسها على التنمية والمعيشة اليومية للمواطنين.

### ج. الآثار الاجتماعية والثقافية.

تُعدّ الآثار الاجتماعية والثقافية من أخطر نتائج الحروب الأهلية في الصومال، إذ لم تقتصر تداعيات الحرب على الدمار المادي والاقتصادي، بل تجاوزته لتتطال نسيج المجتمع وهويته الثقافية. فقد أدّت عقود من النزاعات المسلحة إلى تفكّك الروابط الاجتماعية، وتراجع القيم الأخلاقية والدينية، وتحوّل البنية الثقافية التقليدية إلى حالة من التشتت والانقسام. لقد شكّلت القبيلة في المجتمع الصومالي عنصراً أساسياً للتماسك الاجتماعي، غير أن الحرب حولتها إلى أداة للانقسام والعنف، مما أضعف روح التضامن الوطني وأفقد المجتمع استقراره الأخلاقي والثقافي.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة الآثار الاجتماعية والثقافية للحروب الأهلية في الصومال باعتبارها ركيزة لفهم التغيرات العميقة التي أصابت المجتمع الصومالي، والسبل الكفيلة بإعادة بنائه على أسس جديدة من التعايش والتسامح.

#### د. الآثار الاجتماعية والثقافية للحروب الأهلية في الصومال:

1. تفكك البنية الأسرية والاجتماعية: أدت الحروب الأهلية إلى تدمير الروابط الأسرية والاجتماعية التي كانت تُعدّ الأساس في المجتمع الصومالي. فقد فقد الآلاف من الآباء والأبناء، وتعرّضت النساء والأطفال للنزوح والتشرد، مما نتج عنه أسر مفككة وأجيال يتيمة تفتقر إلى الرعاية والتوجيه. (طاهر، 2020، ص 33)
- كما ضعفت الثقة بين الأفراد والجماعات، وظهرت أنماط من العنف الأسري والاجتماعي لم تكن مألوفة قبل الحرب.
2. ضعف القيم الأخلاقية والدينية: أثرت الحروب على المنظومة القيمية في المجتمع الصومالي، إذ انتشرت ظواهر مثل الفساد، والعنف، والاحتيال، والتعصب القبلي. كما انخفض تأثير المؤسسات الدينية والتعليمية التي كانت سابقاً مصدرًا لتربية الأجيال على القيم الإسلامية والإنسانية. (عبد الرحمن، 2019، ص 47) هذا الضعف في الضوابط الأخلاقية أدى إلى فقدان المجتمع توازنه الثقافي والروحي.
3. تآكل الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء القبلي: كان للحروب الأهلية أثر بالغ في إضعاف الشعور بالانتماء الوطني، إذ تراجع مفهوم "المواطنة" أمام الولاء للقبيلة أو الجهة أو العشيرة. وأصبحت الهوية القبلية هي المعيار الأساس للانتماء والمكانة الاجتماعية. هذا الانقسام القبلي أضعف إمكانية بناء دولة موحدة تقوم على العدالة والمساواة، ورسّخ ثقافة الانعزال والانقسام. (فاطمة، 2021، ص 56)
4. تدهور التعليم والثقافة العامة: أدت الحرب إلى إغلاق المدارس والجامعات، وتدمير المكتبات، وانقطاع التعليم في مناطق واسعة من البلاد. كما تراجع مستويات القراءة والمعرفة، وانتشر التعليم الديني غير المنظم الذي يركّز على جوانب محدودة دون بناء فكر نقدي أو وطني. (إبراهيم، 2020، ص 69)

هذا الانقطاع الثقافي خلق فجوة معرفية كبيرة بين الأجيال، وأضعف قدرة الشباب على المشاركة الفاعلة في التنمية.

5. تراجع دور المرأة في الحياة الاجتماعية والثقافية: رغم الدور الكبير الذي قامت به المرأة أثناء الحرب في إعالة الأسرة والمجتمع، إلا أنّ الحروب أدت إلى تهميشها في المجالات العامة. فقد أصبحت عرضة للعنف، وفقدت حقها في التعليم والمشاركة السياسية والثقافية. (حليمة، 2021، ص 74) كما تأثرت مكانة المرأة اجتماعيًا نتيجة العادات القبلية المتشددة التي ازدادت حدة بعد انهيار مؤسسات الدولة المدنية.
6. تغير أنماط الثقافة الشعبية والعادات الاجتماعية: انعكست الحرب على الثقافة الشعبية الصومالية، فتراجعت الفنون، والشعر، والمسرح، التي كانت تعبر عن الهوية الوطنية، وحلّت محلها ثقافة الخوف والعنف. كما تغيرت أنماط الزواج، والعلاقات الاجتماعية، والاحتفالات، لتتأثر بالعوامل الأمنية والاقتصادية، مما أفقد المجتمع بعضًا من ملامحه الثقافية الأصيلة. (عبد القادر، 2022، ص 82)

يتضح من خلال هذا العرض أنّ الحروب الأهلية في الصومال خلّفت آثارًا اجتماعية وثقافية عميقة أدت إلى تفكك الأسرة والمجتمع، وتآكل القيم الأخلاقية، وتراجع التعليم، وضعف الهوية الوطنية. كما أحدثت هذه الحروب شرخًا ثقافيًا طويل الأمد بين الأجيال، وأعادت تشكيل القيم والعادات بما يخدم الانقسام لا الوحدة.

إنّ معالجة هذه الآثار تتطلب جهودًا وطنية شاملة لإعادة بناء النسيج الاجتماعي والثقافي، تبدأ من التعليم والإعلام والدين، وتمر عبر برامج المصالحة الوطنية التي تركز ثقافة التسامح والتعايش. (عبد القادر أحمد علي، التحولات الثقافية في المجتمع الصومالي بعد الحرب الأهلية، (مجلة الثقافة والمجتمع، العدد 9، 2022م)، ص 82.)

فإحياء الثقافة الوطنية الجامعة، وترسيخ قيم التضامن والمواطنة، يمثلان الركيزة الأساسية لاستعادة الصومال لهويته الحضارية ودوره في بناء مستقبل آمن ومستقر.

## الحلول العملية لعواقب الحروب الأهلية في الصومال:

### تقديم المساعدات الطارئة للسكان النازحين

تُعَدُّ الأزمات الإنسانية والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية من أبرز الأسباب التي تدفع السكان إلى النزوح القسري داخل بلدانهم أو خارجها. ويشكّل هؤلاء النازحون فئة هشة تحتاج إلى تدخلات عاجلة لضمان بقائها على قيد الحياة وصون كرامتها الإنسانية. وفي ظل هذه الظروف، يصبح تقديم المساعدات الطارئة للسكان النازحين ضرورة إنسانية ملحة ومسؤولية مشتركة تقع على عاتق الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني. (الأمم المتحدة، 2024) لما لهذه المساعدات من دور حاسم في الحدّ من معاناة المتضررين وتحقيق الاستقرار المؤقت تمهيداً للحلول الدائمة.

تتمثّل المساعدات الطارئة في مجموعة من التدخلات الفورية التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان النازحين في المراحل الأولى من الأزمة، وتشمل مجالات متعددة:

1. الإغاثة الغذائية والمياه: توفير المواد الغذائية الأساسية ومياه الشرب النقية يمثل أولوية قصوى لتفادي المجاعة وسوء التغذية والأمراض المرتبطة بالمياه. وغالبًا ما تُنفَّذ هذه العمليات بالتعاون بين برنامج الأغذية العالمي (WFP) ومنظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. (برنامج الأغذية العالمية، 2023)
2. المأوى والإيواء المؤقت: تضمن توفير خيام أو مراكز إيواء مناسبة تحمي النازحين من الظروف المناخية القاسية وتمنحهم الحد الأدنى من الخصوصية والأمن. وهنا تبرز جهود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) التي تتولى إدارة مواقع النزوح والإشراف على توزيع مواد الإيواء.
3. الخدمات الصحية والإغاثة الطبية: تشمل تقديم الرعاية الصحية الأولية، وتوفير الأدوية واللقاحات، وإنشاء عيادات ميدانية متنقلة لمواجهة انتشار الأمراض

والأوبئة. وتُعدّ منظمة الصحة العالمية (WHO) من أبرز الجهات الداعمة في هذا المجال.

4. الدعم النفسي والاجتماعي: يعاني كثير من النازحين من صدمات نفسية نتيجة فقدانهم لممتلكاتهم أو أحبّتهم، مما يستدعي تدخل مختصين لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، خصوصًا للأطفال والنساء.

5. تنسيق الجهود وتوزيع المسؤوليات: تتطلب الاستجابة الفعّالة للأزمات الإنسانية تنسيقًا محكمًا بين مختلف الفاعلين -منظمات دولية، مؤسسات حكومية، جمعيات محلية- لضمان كفاءة توزيع الموارد وتجنّب الازدواجية في العمل. (الأمم المتحدة، 2023) ولهذا الغرض أنشئت آليات مثل نظام المجموعات الإنسانية (Cluster System) بإشراف الأمم المتحدة. إنّ هذه المساعدات ليست فقط إجراءات إسعافية مؤقتة، بل تمثل نقطة انطلاق أساسية نحو التعافي وإعادة الإعمار، إذ تساعد على استقرار الأوضاع المعيشية وتمهّد لبرامج التنمية المستدامة اللاحقة.

يتّضح أنّ تقديم المساعدات الطارئة للسكان النازحين ليس مجرد استجابة مؤقتة لأزمة إنسانية، بل هو فعل تضامني إنساني يعكس القيم العالمية في حماية الحياة والكرامة. وتكمن فعاليته في سرعة التنفيذ، وحسن التنسيق، والشفافية في التوزيع، مع ضرورة مراعاة الفئات الأكثر ضعفًا. (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2023) لذا، فإنّ تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والدولية في مجال الاستجابة الإنسانية يُعدّ شرطًا أساسيًا لتحقيق العدالة الإنسانية والحدّ من معاناة النازحين في كل أنحاء العالم.

#### إعادة بناء الاستقرار السياسي.

يُعدّ الاستقرار السياسي الركيزة الأساسية لأي عملية تنمية مستدامة، إذ لا يمكن تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في ظل الاضطرابات والصراعات السياسية. وغالبًا ما تتعرض الدول الخارجة من أزمات أو نزاعات إلى فراغ مؤسسي وضعف في سلطة الدولة وغياب

الثقة بين الحاكم والمحكوم، مما يستدعي جهودًا منظمة لإعادة بناء الاستقرار السياسي على أسس العدالة والمشاركة والشرعية. (البنك الدولي، 2022) ويُعدّ هذا المسار عملية معقدة تتداخل فيها الأبعاد الأمنية والدستورية والاجتماعية، وتتطلب تعاونًا بين الدولة والمجتمع الدولي والمؤسسات المدنية لإعادة بناء الثقة وبسط سيادة القانون.

تعني إعادة بناء الاستقرار السياسي العمل على استعادة التوازن داخل الدولة بعد فترات من الاضطراب أو النزاع، وذلك عبر جملة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تثبيت مؤسسات الحكم الشرعية وتعزيز الثقة المجتمعية وضمان التداول السلمي للسلطة. ويمكن تفصيل هذه العملية في المحاور التالية:

1. إعادة بناء مؤسسات الدولة الشرعية: يمثل ترميم مؤسسات الحكم (البرلمان، القضاء،

الأجهزة الأمنية، والإدارة المحلية) الخطوة الأولى نحو استعادة الاستقرار. إذ تسهم هذه المؤسسات في فرض النظام، وتطبيق القانون، ومنع عودة العنف أو الانقسام. وتُعتبر عملية إصلاح القطاع الأمني والقضائي أساسية لبناء ثقة المواطنين في الدولة. 2. إرساء سيادة القانون وتعزيز الحكم الرشيد: لا يمكن تحقيق استقرار سياسي دون عدالة ومساءلة. لذلك،

تُعدّ مكافحة الفساد، واستقلال القضاء، وضمان حرية التعبير، أسسًا رئيسية لإعادة بناء الشرعية السياسية، كما تتيح للمواطنين الشعور بالمواطنة الكاملة والمشاركة الفعالة في الشأن العام. (الأمم المتحدة، 1992)

3. إعادة صياغة العقد الاجتماعي والدستور: غالبًا ما تتطلب مرحلة ما بعد النزاع صياغة دستور جديد أو تعديل القائم، بما يضمن توزيعًا عادلًا للسلطة والثروة ويعترف بتنوع المكونات المجتمعية. ويساهم ذلك في ترسيخ شرعية النظام السياسي وتقليل احتمالات العودة إلى الصراع.

4. تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز المشاركة السياسية: تُعتبر المصالحة بين الأطراف المتنازعة خطوة مركزية لإعادة الثقة وبناء السلام. ففتح قنوات الحوار الوطني وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة يسهمان في دمج جميع القوى السياسية في العملية الديمقراطية، بما يعزز التعددية والاستقرار.

5. دور المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية: كثيراً ما تحتاج الدول الخارجة من النزاعات إلى دعم خارجي فني ومالي وسياسي. إذ تلعب الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي، دوراً بارزاً في دعم الإصلاح المؤسسي ومراقبة الانتخابات والمصالحة، لضمان عدم انتكاس العملية السياسية. (الأمم المتحدة، 2024)

وبهذا المعنى، فإن إعادة بناء الاستقرار السياسي ليست مجرد عملية حكومية، بل مشروع وطني شامل يقوم على التوافق المجتمعي، ويهدف إلى ترسيخ ثقافة السلام والديمقراطية كمبادئ دائمة في الحياة السياسية.

يمكن القول إن إعادة بناء الاستقرار السياسي تمثل حجر الأساس في مسار التعافي الوطني بعد النزاعات أو الأزمات. فهي عملية طويلة الأمد تتطلب إرادة سياسية قوية، ومشاركة مجتمعية واسعة، ودعمًا دوليًا متوازنًا. (Francis 2004) وإن نجاح هذه العملية مرهون بمدى قدرة الدولة على تحقيق العدالة، وإشراك المواطنين في صنع القرار، وبناء مؤسسات فعّالة وشفافة. لذلك، فإن الاستقرار السياسي لا يُفرض بالقوة، بل يُبنى بالتوافق والمصالحة والالتزام بمبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون.

#### الخاتمة

يتبين من خلال هذه الدراسة أن الإسلام قد جاء بموقفٍ حاسمٍ من العصبية القبلية، فهدم أسسها الجاهلية التي تقوم على نصره الظالم، والتفاخر بالأحساب والأنساب، وجعل معيار التفاضل بين الناس التقوى والعمل الصالح. فالانتماء القبلي في التصور الإسلامي ليس عيباً

في ذاته، وإنما هو إطار اجتماعي للتعارف والتكافل، غير أنه يفقد مشروعيته متى تحوّل إلى أداة للظلم، أو سببٍ لتمزيق وحدة الأمة، أو وسيلةً للاستعلاء والإقصاء.

وقد كشفت الدراسة أن العصبية القبلية حين تتجاوز حدودها الطبيعية تتحول إلى معول هدمٍ لمقاصد الشريعة، إذ تؤدي إلى انتهاك حرمة الدماء، وإهدار الأموال، وإضعاف سلطان العدل، وتفكيك الروابط المجتمعية. وهذا ما بدا واضحاً في الواقع المعاصر في الصومال، حيث أسهمت الولاءات القبلية الضيقة في تعميق الأزمات السياسية، وتأجيج الصراعات المسلحة، وتعطيل مسيرة بناء الدولة، حتى أصبح الانتماء القبلي في بعض الأحيان مقدّماً على الانتماء الديني والوطني.

كما أظهرت الدراسة أن استمرار مظاهر العصبية لا يرجع إلى قوة البنية القبلية فحسب، بل إلى ضعف الوعي الشرعي بحقيقة الأخوة الإسلامية، وغياب الخطاب الإصلاحية المؤصل الذي يربط الناس بمقاصد الشريعة وقيمها الجامعة. ومع ذلك، فإن البنية القبلية ذاتها يمكن أن تتحول إلى عنصرٍ إيجابي إذا أُعيد توجيهها في إطار القيم الإسلامية، فتصبح وسيلةً للإصلاح والتكافل، لا سبباً للفرقة والنزاع.

وانطلاقاً من هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة إحياء الخطاب الإسلامي الوسطي الذي يرسّخ مبدأ العدالة، ويؤكد أن نصرة الحق مقدّمة على نصرة القبيلة، وأن رابطة الإسلام أسمى من كل رابطة. كما تدعو إلى إدماج مفاهيم الوحدة والأخوة الإسلامية في المناهج التعليمية، بحيث ينشأ الجيل الجديد على وعيٍ يتجاوز الانتماءات الضيقة، ويستحضر مسؤولية الانتماء إلى أمة واحدة.

وتؤكد الدراسة أهمية تفعيل دور العلماء والدعاة ووجهاء القبائل في جهود المصالحة المجتمعية، ليكونوا جسراً بين القيم الشرعية والواقع الاجتماعي، ومثالاً عملياً لتغليب مصلحة الأمة على المصالح الفئوية. كما توصي بمراجعة البنى السياسية التي تعمق المحاصصة القبلية، والعمل على ترسيخ مبدأ الكفاءة والعدل في تولي المناصب العامة.

وأخيراً، فإن معالجة العصبية القبلية في الصومال لا ينبغي أن تكون معالجةً ظرفية، بل مشروعاً إصلاحياً متكاملًا ينهض به العلماء والمفكرون وصنّاع القرار، حتى تستعيد الأمة تماسكها، وتتحقق فيها مقاصد الشريعة في الوحدة والعدل والاستقرار.

### قائمة المصادر والمراجع

- ‘Ā’ishah Maḥmūd Fāriḥ, *al-Faqr wa al-Tahmīsh al-Iqtisādī ka-‘Āmil fī al-Nizā’āt al-Šūmāliyyah*, Jāmi‘at Muqadīshū, 2021, §52.
- ‘Abd Allāh ‘Alī Sa‘īd, “al-Bunyah al-Qabaliyyah wa Atharuhā fī al-Širā‘ al-Šūmālī,” *Majallat Dirāsāt Sharq Afrīqiyyā*, ‘Adad 7, 2019, §45.
- ‘Abd Allāh Muḥammad ‘Abd al-Raḥmān, *Ta’tḥīr al-Ḥurūb al-Ahliyyah ‘alā al-Manzūmah al-Akhlāqiyyah fī al-Šūmāl*, Jāmi‘at Muqadīshū, 2019, §47.
- ‘Abd Allāh Shaykh Muḥammad ‘Uthmān, *al-Širā‘ al-Ahlī bayna al-Qabā’il*, T1, al-Sa‘ūdiyyah: Maktabat al-Malik Fahd al-Waṭaniyyah, 1421H.
- ‘Abd al-Qādir Aḥmad ‘Alī, “al-Taḥawwulāt al-Thaqāfiyyah fī al-Mujtama‘ al-Šūmālī ba’d al-Ḥarb al-Ahliyyah,” *Majallat al-Thaqāfah wa al-Mujtama‘*, ‘Adad 9, 2022, §82.
- ‘Abd al-Raḥmān Yūsuf Ḥasan, “al-Tafāwut al-Iqtisādī wa al-Iqlīmī wa Atharuh fī al-Ḥurūb al-Ahliyyah al-Šūmāliyyah,” *Majallat al-Iqtisād wa al-Tanmiyah*, ‘Adad 9, 2019, §67.
- ‘Abd al-Wadūd Walad al-Shaykh, *al-Qabaliyyah wa al-Dawlah fī Afrīqiyyā*, T1, al-Dawḥah, Qaṭar: Markaz al-Jazīrah li al-Dirāsāt, 1434H–2013M.
- Aḥmad Yūsuf Tāhir, “Tafakkuk al-Usrah wa al-Mujtama‘ fī Zill al-Nizā’āt al-Šūmāliyyah,” *Majallat al-Dirāsāt al-Ijtimā’iyyah*, ‘Adad 8, 2020, §33.
- al-Duktūr Muḥammad Yūsuf Mūsā, *al-Islām Ḥājat al-Insāniyyah Ilayh*, (2021M), §2.
- Dakane, H. M., O. W. Karani, and A. M. Mamswab. "Effects of illegal immigration on security in north eastern region of Kenya." *International Journal of Scientific and Research Publications* 11, no. 11 (2021): 161-166.

- Fāṭimah ‘Abd al-Qādir Muḥammad, “al-Huwiyyah al-Waṭaniyyah fī Zill al-Inqisām al-Qabalī al-Ṣūmālī,” *Majallat al-Fikr al-Siyāsī al-Ifrīqī*, ‘Adad 6, 2021, §56.
- Fāṭimah Ḥasan ‘Abd Allāh, *al-Ab‘ād al-Ijtimā‘iyyah wa al-Iqtiṣādiyyah li al-Nizā‘āt al-Qabaliyyah fī al-Ṣūmāl*, Risālat Mājastīr ghayr manshūrah, Jāmi‘at Muqadīshū, 2020, §66.
- Fāṭimah Ḥasan Ismā‘īl, *al-Iḍṭirābāt al-Nafsiyyah al-Nātijah ‘an al-Ḥurūb al-Ahliyyah fī al-Ṣūmāl: Dirāsah Maydāniyyah fī Muqadīshū*, Jāmi‘at Muqadīshū, 2020, §38.
- Ḥalīmah ‘Abd al-Raḥmān Fāriḥ, *al-‘Unf al-Jinsī fī al-Nizā‘āt al-Ṣūmāliyyah wa Āthāruhā al-Ijtimā‘iyyah wa al-Nafsiyyah*, Markaz Dirāsāt al-Mar’ah wa al-Ṭifl, 2022.
- Ḥalīmah ‘Abd al-Raḥmān Muḥammad, *Dawr al-Ta‘līm fī al-Ḥadd min al-Nizā‘āt al-Qabaliyyah fī al-Ṣūmāl*, Jāmi‘at Hargeisa, 2018, §59.
- Ḥalīmah Maḥmūd ‘Alī, *al-Mar’ah al-Ṣūmāliyyah bayna al-Ḥarb wa al-Tahmīsh al-Ijtimā‘ī*, Markaz Dirāsāt al-Mar’ah, 2021, §74.
- Ibrāhīm Shaykh ‘Abd Allāh, *Athar Ghayāb al-Dawlah ‘alā al-Iqtiṣād al-Ṣūmālī wa al-Nizā‘āt al-Dākhiliyyah*, Jāmi‘at Hargeisa, 2018, §44.
- Iḥsān al-Hindī, *Aḥkām al-Ḥarb wa al-Salām fī Dawlat al-Islām*, J1, T1, b.d., §6.
- Khālid ibn ‘Abd al-Raḥmān al-Juraysī, *al-‘Aṣabiyyah al-Qabaliyyah min al-Manzūr al-Islāmī*, T1, Mu’assasat al-Juraysī, 2006, §44.
- Maḥmūd Yūsuf Mūsā, *al-Qabīlah wa Atharuhā fī al-Siyāsah mā bayna 1990–1997M*, Risālat Mājastīr, Jāmi‘at Afrīqiyyā al-‘Ālamiyyah, al-Sūdān.
- Muḥammad ‘Abd al-Raḥmān Ḥasan, *Tasyīs al-Qabīlah wa Atharuh fī Bunyat al-Dawlah al-Ṣūmāliyyah*, Markaz Dirāsāt al-Qarn al-Ifrīqī, 2019, §61.
- Muḥammad Aḥmad ‘Abdī, *al-Huwiyyah al-Waṭaniyyah fī al-Ṣūmāl: al-Wāqi‘ wa al-Taḥaddiyāt*, Markaz al-Buḥūth al-Ifrīqiyyah, 2021, §83.
- Muḥammad Ibrāhīm Shaykh, *Ta‘thīr al-Ḥurūb al-Ahliyyah ‘alā al-Ta‘līm wa al-Thaqāfah fī al-Ṣūmāl*, Markaz al-Buḥūth al-Tarbawiyah, 2020, §69.
- Muḥammad Iqbāl al-Nā’iṭī al-Nadawī, *Akhlāqiyyāt al-Ḥarb fī al-Islām*, T1, Dār al-Nashr: Manshūrāt al-Munazzamah al-Islāmiyyah (ISESCO), §7.
- Muḥammad Iqbāl al-Nā’iṭī al-Nadawī, *Akhlāqiyyāt al-Ḥarb fī al-Islām*, T1, ISESCO: Manshūrāt al-Munazzamah al-Islāmiyyah li al-Tarbiyah wa al-‘Ulūm wa al-Thaqāfah, 1435H–2014M.

- Nūr al-Dīn ‘Alī ‘Abd Allāh, *al-Iqtiṣād al-Ḥarbī fī al-Ṣūmāl: Taḥlīl li Iqtiṣādiyyāt al-Nizā’*, Markaz al-Dirāsāt al-Ifriqiyyah, 2020, ṣ91.
- Wahbah al-Zuḥaylī, *Aḥkām al-Ḥarb fī al-Islām wa Khaṣā’iṣuhā al-Insāniyyah*, Ṭ1, Sūriyā: Dār al-Maktabī, 2000M.
- Yūsuf Muḥammad ‘Alī, “Dawr al-A‘rāf al-Qabaliyyah fī Istitdāmat al-Nizā‘āt fī al-Ṣūmāl,” *Majallat al-Qānūn wa al-Mujtama’*, ‘Adad 12, 2022, ṣ28.